أوراق 16
فلسطينيّة

"حرب النفايات" في الضفّة الغربيّة: الاستعمار البيئيّ وتعطيل علاقة الفلسطينيّ بالأرض

نور الدين أعرج
وغادة المدبوح

تشرين الأول 2025

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

أوراق فلسطينيّة 16
تشرين الأول 2025

"حرب النفايات" في الضفّة الغربيّة: الاستعمار البيئيّ وتعطيل علاقة الفلسطينيّ بالأرض

نور الدين أعرج
صِحافيّ، وطالب في برنامج الماجستير في الدراسات الإسرائيليّة في جامعة بيرزيت.

غادة المدبوح
أستاذة مساعدة في دائرة العلوم السياسيّة وبرنامج الماجستير في الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت، ومديرة الأبحاث في المعهد الأميركيّ- الفلسطينيّ للأبحاث في رام الله.

حقوق النشر محفوظة 2025
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة

تنتشر مكبّات النفايات الإسرائيليّة على امتداد الضفّة الغربيّة في المناطق المصنَّفة بحسب اتّفاقيّة أوسلو بمناطق "ج" (وهي مناطق تقع تحت السيطرة الإسرائيليّة)، إذ تتلقّى هذه المكبّات يوميًّا عشرات شاحنات نقل النفايات التي تصل إمّا من المستوطنات الواقعة في الضفّة الغربيّة، أو حتّى من داخل إسرائيل. تبقى الأرقام والبيانات حول هذه الظاهرة شحيحة، إذ لا يستطيع الفلسطينيّون الوصول إلى هذه البيانات. مع هذا، يشير تقرير نشره معهد "أريج"[1] إلى أنّه بحلول عام 2015 بلغ عدد المستوطنين الذين يعيشون في الضفّة الغربيّة والقدس المحتلّة 718 ألف مستوطن إسرائيليّ، وبلغ إجماليّ كمّيّة النفايات الصُّلبة الناتجة عن المستوطنين 446 ألف طنّ سنويًّا، معظمها كان يُتخلَّص منه في المناطق الفلسطينيّة.[2]

وبحسب تقرير نشرته منظَّمة "بِتْسِيلِمْ"، جرى توثيق عدد من المنشآت الإسرائيليّة لمعالَجة النفايات في الضفّة الغربيّة، حيث إنّ معظم النفايات التي تُنتَج في إسرائيل تُعالَج هناك. جزء منها مخصَّص من أجل معالجة النفايات الخطرة التي تتطلّب عمليّات خاصّة وإشرافًا تنظيميًّا بسبب المَخاطر التي تشكّلها.[3] بحلول عام 2022، وصل عدد المستوطنين في الضفّة الغربيّة إلى 427,726 مستوطنًا يقيمون في 176 مستوطنة وَ 186 بؤرة استيطانيّة؛[4] وهو ما يعني زيادة في كمّيّة إنتاج النفايات، وبالتالي في تدفُّقها إلى التجمُّعات الفلسطينيّة. في هذا الصدد، نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن باحثين يعملون مع الأمم المتّحدة، يرصدون ظاهرة تدُّفق النفايات في الضفّة الغربيّة، قولهم إنّ في الضفّة الغربيّة ما يقارب 70 مكبّ نفايات غير رسميّ،[5] 10% فقط من النفايات التي تدخل إلى تلك المكبّات هي نفايات فلسطينيّة، وَ 90% منها تُنقَل من داخل إسرائيل ومن المستوطنات الإسرائيليّة.[6] مع ذلك، يشير السكّان المحلّيّون إلى أنّ الأرقام أعلى من ذلك بكثير، إذ تنتشر النفايات أيضًا في مناطق صغيرة ومتوزّعة، لا يمكن احتسابها في التقارير باعتبارها مكبّات نفايات كبيرة، لكنّها استقبلت أطنانًا من النفايات خلال العقود الماضية.

ولم تكن النفايات التي تستقبلها الضفّة الغربيّة قادمة من المستوطنات فقط؛ ففي عام 2020، نقلت الإذاعة الإسرائيليّة عن "الإدارة المدنيّة" الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة قولها إنّ ارتفاعًا بنسبة 200% طرأ خلال فترة الأعوام 2016- 2020 في عدد الشاحنات التي تحمل نفايات مصانع إسرائيليّة إلى الضفّة الغربيّة، دون التطرُّق إلى تفاصيل وأرقام بشأن حجم النفايات أو عدد الشاحنات التي تُقِلّ النفايات.[7]

ومع أنّ هذا المشروع يتبنّى التعريف الأوّليّ والسائد للنفايات على أنّها موادّ يُبتغى التخلّص منها، غير مرغوب بها أو غير مطلوبة، فإنّ فَهْم هذه الظاهرة في السياق الاستعماريّ يتطلّب التعامل بحذر مع هذه الصفات، والتأكيد على أنّها غير مطْلَقة بل مبنيّة اجتماعيًّا وسياسيًّا. هناك سياق من اللامساواة الطبقيّة والعِرْقيّة يحدِّد ما هو غير مطلوب أو مرغوب بالنسبة لفئات محدَّدة. على سبيل المثال، كما هو الحال في تدفُّق النفايات من الشمال العالميّ للجنوب

---

* هذه الورقة جزء من مشروع رسالة ماجستير في برنامج الدراسات الإسرائيليّة في جامعة بير زيت.

** تبنّت هذه الورقة وصف بعض السكّان المحلّيّين لظاهرة تدفُّق النفايات الإسرائيليّة إلى أماكنهم باعتبارها "حربًا" على البيئة.

1. معهد فلسطينيّ متخصّص في القضايا البيئيّة.

2. ARIJ. (2015). **Status of the Environment in the State of Palestine 2015**. Bethlehem: ARIJ. P. 102.

3. B'Tselem. (2017). Made in Israel: exploiting Palestinian land for treatment of Israeli waste. **B'Tselem**.

4. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. (2023). **أبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة**- التقرير السنوي 2022. رام الله: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. ص. 7.

5. هناك مكبّات تُصنَّف في الخطاب الإسرائيليّ على أنّها مكبّات رسميّة قامت الإدارة المدنيّة بإصدار أوامر لتأسيسها، وهناك مكبّات أخرى تدّعي إسرائيل أنّها تأسّست من خلال ممارسات غير قانونيّة من أصحاب المصانع الإسرائيليّة.

6. Abdel-Baqui, Omar. (2023, April 23). New Quarrel in Israel-Occupied West Bank: Where to Dump the Trash. **The Wall Street Journal**.

7. الترا فلسطين. (2020، 11 تشرين الثاني). ارتفاع حادّ في تهريب نفايات كيماويّة إسرائيليّة إلى جنين. **الترا فلسطين**.

العالميّ، ثمّة جزء كبير من هذه الموادّ تُصدَّر كسلع قديمة للاستهلاك بأسعار رخيصة للفئات الأقلّ قدرة على الاستهلاك. وهذا ما نراه بوضوح في الحالة الاستعماريّة الإسرائيليّة، حيث إنّ الملابس وقطع الأثاث ووسائل النقل والأجهزة الإلكترونيّة المستعمَلة لفترات طويلة تباع للسكّان الفلسطينيّين، الذين تضعهم الأوضاع الاقتصاديّة أمام خيارات محدودة.

لا يعني الاستخدام المتعدّد للموادّ بمختلف أشكالها تصنيفها كنفايات بالضرورة، لكن تدفُّق هذه الموادّ وطبيعة انتقالها والهدف منه في السياق الاستعماريّ، كلّها عناصر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهذا التعريف. وعلى هذا النحو، فإنّ السلع التي تتدفّق باتّجاه واحد، من المناطق الغنيّة إلى الفقيرة، ومن المركز إلى الهامش، بما في ذلك من المستوطنات الإسرائيليّة إلى التجمُّعات الفلسطينيّة، ويكون الهدف الرئيسيّ من نقلها هو التخلُّص منها، تقع تحت هذا التعريف.

من هنا، يمكن فَهْم تحوُّل العمل في النفايات إلى نمط اقتصاديّ في القرى التي تضمّ أراضيها مكبّاتُ نفايات. في هذا النمط من العمل، يتقاطع الاستغلال الاقتصاديّ مع عمليّة المحو البيئيّ للفلسطينيّين وتعطيل علاقتهم مع الأرض، لكنّه كذلك يقوم بدَوْر أساسيّ في إنتاج ثنائيّة المركز الاستعماريّ الأخضر والهامش الأصلانيّ القذر.

انطلاقًا ممّا سبق، تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على روايات السكّان المتضرّرين من هذه الظاهرة، وفَهْم تأثيرها عليهم، وعلى وجه التحديد في ما يختصّ بعلاقتهم مع أماكن عيشهم، إذ تفترض هذه الورقة أنّ الرائحة الكريهة المنبعثة من النفايات، وكذا المخاوف الصحّيّة التي انتشرت لدى السكّان بفعلها، بالإضافة إلى دَوْر النفايات في الإضرار بالأرض وفقدانها لقيمتها الاقتصاديّة، كلّها كانت عوامل فاعلة في قطع علاقة السكّان المحلّيّين في تلك المناطق مع مِساحات عيشهم.

مقارَبة نظريّة: النفايات والبنى العميقة للّامساواة والتمييز

تستند هذه الورقة البحثيّة في مقارَبتها النظريّة إلى فَهْم النفايات لا كمجرّد مخلَّفات مادّيّة، بل كمِساحة تعكس وتُنتِج البنى العميقة للّامساواة والتمييز في السياقات الاستعماريّة. تتقاطع هذه المقارَبة مع عدّة حقول نظريّة تشمل دراسات العدالة البيئيّة، ونظريّات الاستعمار الاستيطانيّ، وأدبيّات المشهد الجغرافيّ تحت الاستعمار. من خلال هذا الإطار النظريّ، تجادل الورقة أنّ تدفُّق النفايات الإسرائيليّة إلى الضفّة الغربيّة يمثّل تقنيّة استعماريّة لإعادة تشكيل المشهد الجغرافيّ الفلسطينيّ وتعطيل علاقة السكّان الأصليّين بأرضهم.

وعلى هذا النحو، فقد تطوّرت العديد من التصوُّرات النظريّة التي رأت في النفايات مِساحات، وإنْ كانت خارج المجتمع أو المكان، فهي تعكس البنى العميقة للّامساواة والتمييز. يجادل كايل بويز وايت -على سبيل المثال- أنّ عمل المؤسَّسات التابعة للسلطة السياسيّة في القضاء على الضرر البيئيّ يترافق مع عملها على إعادة توزيع هذا الضرر على الشرائح الاجتماعيّة المختلفة، من خلال التركيز على مصالح فئات وتهميش فئات أخرى. من هنا، بحسب وايت، يمكن فَهْم السبب في كون الأشخاص غير البيض والشعوب الأصليّة والنساء وذوي الإعاقة أكثر عرضة للعيش في بيئات سامّة تضرّ بصحّتهم.[8] يعتمد وايت على هذا الطرح ليفهم دَوْر مؤسّسات الاستعمار الاستيطانيّ أيضًا في هذا التوزيع، باعتبار أنّها مؤسَّسات تحتكر سلطة توزيع هذا الضرر البيئيّ على البيئة والسكّان الأصلانيّين.

بناءً على الطرح السابق، يمكن التفكير في النفايات وتصديرها وتدفُّقها لا كتعبير عن علاقات سلطة سائدة فحسب، بل كحيّز تجري فيه صناعة هذه العلاقات كذلك. ورغم أنّ السرديّات البيئيّة السائدة تدّعي أنّنا نواجه مَخاطر التلوُّث على نحوٍ متساوٍ كبشر نعيش على هذا الكوكب، إلّا أنّ تدفُّق النفايات من الشمال العالميّ إلى دول الجنوب الأكثر فقرًا

8. Whyte, Kyle. (2018). Settler colonialism, ecology, and environmental injustice. **Environment and Society**, 9 (1). Pp. 125- 144.

طالما عكس النقيض العمليّ لهذا الادّعاء، وأظهر أشكال اللامساواة العميقة التي ترتبط بتوزيع النفايات وتدفُّقها،كما ترى Cotta،[9] وكذلك أدّى هذا التدفُّق غير المتساوي إلى تشكيل المشهد الصحّيّ عرقيًّا. إنّ هذا التوزيع يرتبط بتقسيم العالم إلى مناطق حياة ومناطق موت، مناطق نظيفة ومناطق وسخة، مركز وهامش، وغير ذلك. وعلى النحو ذاته، لطالما كانت الطبيعة جزءًا أساسيًّا من سياسات الموت والحياة التي ينتهجها الاستعمار الاستيطانيّ؛[10] إذ إنّه لا يمكن التفكير في إنتاج المدينة الاستيطانيّة التي تحقّق رفاه المستوطن، بمعزل عن إنتاج المناطق المكتظّة والملوّثة التي يعيش فيها السكّان الأصليّون.

في سبيل فحص المجادلة الأساسيّة، تبنّت هذه الورقة عدّة طروحات نظريّة تُقِرّ بأنّ قيمة الأرض بالنسبة للفلسطينيّ لم تكن مرتبطة بملْكيّتها بالمعنى القانونيّ، كما سنوضّح لاحقًا، وإنّما بالوصول إليها، واستخدامها، وإشغالها كما يوضّح بلال سلامة. بالتالي فإنّ خسارة الأرض بفعل تراكم النفايات فيها يمّثل شكلًا عنيفًا من أشكال تعطيل علاقة الفلسطينيّ بالأرض، وما يترتّب عليه من إعادة تشكيل عالَمه الاجتماعيّ. يضيف سلامة أنّ فصل الفلسطينيّ عن أرضه أدّى إلى إحداث تغيير جوهريّ في السِّمات الاجتماعيّة والتقليديّة والثقافيّة له، ابتداءً من التحوُّلات في بنْية العائلة الفلسطينيّة، التي اعتمد توزيع مهامّها على شكل الإنتاج في الأرض، انتهاءً بانتزاع طابع القداسة عن الأرض بالنسبة للفلّاح في ظلّ الاستعمار[11] فاستبدلها بمنظومة قِيَميّة وثقافيّة ورمزيّة واجتماعيّة ساعدته في مراحل عدّة في الصمود والنضال. استنادًا إلى طرح لاتور، استبدال طابع القداسة هذا قد خلق تناقضًا بين الأرضِ الواقعيّة التي تغيّرت تغيُّرًا كبيرًا بفعل الممارسات الاستعماريّة، والأرضِ المتخيَّلة بالنسبة للمستعمَرين.[12]

انطلاقًا من هذه التقاطعات النظريّة، تُجادِل هذه الورقة أنّ مكبّات النفايات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة تُشكِّل تقنيّة استعماريّة منظّمة لِـ "المحو البيئيّ" ترمي إلى تعطيل علاقة الفلسطينيّين بأرضهم وإعادة تشكيل المشهد الجغرافيّ لخدمة المشروع الاستيطانيّ. من خلال خلق "حالة استثناء بيئيّة" تُعلَّق فيها الضوابط القانونيّة والبيئيّة في المناطق الفلسطينيّة، تُنتِج هذه العمليّةُ ثنائيّةَ المركز الاستعماريّ الأخضر والهامش الأصلانيّ القذر، وهو ما يؤدّي إلى تكديس الفلسطينيّين في تجمُّعات حضريّة ضيّقة ومزدحمة بعيدًا عن مِساحات النفايات.

المنهجيّة وطرق جمع المعلومات

اعتمدت الورقة على البحث النوعيّ ودراسة الحالة مع مقارَنات من داخل القرى الفلسطينيّة. فقد ارتكز البحث -في أساس ما ارتكز- على سرديّات السكّان المتضرّرين من ظاهرة نقل النفايات إلى الضفّة الغربيّة، من خلال مقابلة 20 شخصًا من 4 مناطق على امتداد الضفّة الغربيّة (بلدة إذنا في الخليل؛ قرية شقبا في رام الله؛ بلدتَيْ عزّون وجيّوس في قلقيلية)، على امتداد سنوات مختلفة حسب الفترة التي كان فيها مكبّ النفايات في كلّ منطقة نشطًا، ولأنّ حجم المعلومات محدود جدًّا حول هذه المكبّات، كانت مَرْوِيّات السكّان المحلّيّين هي المَصْدر الأساسيّ لفَهْمِ ما جرى وتوثيقِهِ، بالإضافة إلى بعض الوثائق التي حصل عليها الباحثان خلال عملهما. وقد جرى اختيار عيّنة البحث على نحوٍ قصْديّ لتغطّي شمال الضفّة ووسطها وجنوبها على اختلاف ظروفها؛ إذ سعى هذا البحث إلى الإجابة عن تساؤلاته بصيغة تشارُكيّة، من خلال أخْذ تجارب الأهالي وحكاياتهم وخبراتهم بعين الاعتبار، لا كمَصْدر للمعلومة فحسْب، بل للتحليل والتفكير في نظام القوّة الذي يسعى إلى تشكيل حياتهم.

9. Cotta, Benedetta. (2020). What goes around, comes around? Access and allocation problems in Global North–South waste trade. **International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics**, 20 (2). Pp. 255- 269.

10. Whyte, Kyle. 8 مرجع رقم.

11. سلامة، بلال عوض. (2021). **في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينيّة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات. ص. 22.

12. لاتور، برونو. (2019، 12 حزيران). عن الوطن. (ترجمة الشربيني، أحمد). **الجمهوريّة**.

آليّات وديناميكيّات تدفُّق النفايات الاستعماريّة

تكشف المشاهَدات العينيّة وشهادات السكّان المحلّيّين أنّ عمليّة نقل النفايات الإسرائيليّة من المستوطنات ومن داخل إسرائيل إلى المناطق الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة تجري عبْر شبكة معقَّدة من الآليّات والطرق المختلفة، التي تعكس في مُجْمَلها منظومة استعماريّة متكاملة لإدارة النفايات على أساس عِرْقيّ وجغرافيّ. هذه الآليّات لا تقتصر على المكبّات "الرسميّة" التي تديرها السلطات الإسرائيليّة، بل تمتدّ لتشمل أشكالًا متنوّعة من الاستغلال الاقتصاديّ والبيئيّ للمِساحات والسكّان الفلسطينيّين.

تمثّل المكبّات "الرسميّة" الإسرائيليّة في المناطق المصنَّفة "ج" بحسب اتّفاقيّة أوسلو الوجهَ الأكثر وضوحًا لهذه المنظومة، حيث تستقبل هذه المكبّات يوميًّا عشرات الشاحنات المحمَّلة بالنفايات القادمة من المستوطنات أو من داخل إسرائيل. لكن هذا النمط الرسميّ يتداخل مع أنماط أخرى أكثر تعقيدًا؛ إذ تلجأ بعض المصانع الإسرائيليّة إلى استئجار قِطع أراضٍ من المالكين الفلسطينيّين وتحويلها إلى مكبّات مؤقَّتة لنفاياتها، ممّا يخلق حالة من التواطؤ القسريّ بين المستعمِر والنظام القانونيّ الذي يقرّه، في استغلالٍ فجّ لضغط الظروف الاقتصاديّة الصعبة التي يعيشها الفلسطينيّون.

يتّخذ النقل المباشر للنفايات أشكالًا زمنيّة ومكانيّة متنوّعة تعكس إستراتيجيّة مدروسة لتجنُّب المقاوَمة المحلّيّة والرقابة الدوليّة. فبينما تجري بعض عمليّات النقل في وضح النهار أمام أعين السكّان المحلّيّين، في إشارة واضحة إلى عدم اكتراث السلطات الإسرائيليّة بردود أفعالهم، فإنّ جزءًا كبيرًا من هذه العمليّات يجري في ساعات الليل المتأخّرة دون علْم السكّان. هذا النمط الليليّ لا يرمي فقط إلى تجنُّب المواجَهة المباشرة فقط، بل يسعى كذلك إلى خلق حالة من الغموض بشأن حجم ونوعيّة النفايات المنقولة، ممّا يجعل من الصعب على المجتمعات المحلّيّة أو المؤسَّسات البحثيّة توثيق الظاهرة بدقّة.

يكتسب البعد الاقتصاديّ لتدفُّق النفايات أهمّيّة خاصّة في فَهْم آليّات الاستعمار البيئيّ، حيث تستغلّ المصانع الإسرائيليّة في المستوطَنات الوضع الاقتصاديّ المتردّي لجزء من الفلسطينيّين عبْر بيعهم مخلَّفات الأجهزة الكهربائيّة والإلكترونيّة. هذا النمط يخلق دورة اقتصاديّة مدمِّرة؛ إذ يُضطرّ الفلسطينيّون إلى حرق هذه النفايات لاستخلاص المعادن القابلة لإعادة التدوير وبيعها، ممّا يؤدّي إلى تلويث بيئتهم المحلّيّة وتعريض صحّتهم للخطر. هذا الاستغلال يعكس كيف تتحوّل النفايات من مجرّد مشكلة بيئيّة إلى أداة للهَيْمَنة الاقتصاديّة والسيطرة الاجتماعيّة أيضًا.

يتجلّى غياب العدالة البيئيّة في كون جميع هذه العمليّات تجري دون أيّ تنسيق مع السكّان المحلّيّين أو الهيئات البلديّة والقرويّة الفلسطينيّة، رغم كونهم الأكثر تضرُّرًا من هذه الممارسات. هذا التجاهل المطْلَق للمجتمعات المحلّيّة يعكس منطق الاستعمار الاستيطانيّ الذي يتعامل مع السكّان الأصليّين على أنّهم عوائق ينبغي تجاوزها لا كشركاء في إدارة البيئة المشترَكة، وكذلك يكشف عن إستراتيجيّة مقصودة لتحويل المناطق الفلسطينيّة إلى "مناطق تضحية" بيئيّة، حيث تُركَّز الأضرار البيئيّة والصحّيّة لخدمة رفاهيَة المستوطنين ونظافة المدن الإسرائيليّة.

النتائج: النفايات وتعطيل علاقة الفلسطينيّ بالأرض

نجادل في هذه الدراسة بأنّ تدفُّق النفايات الإسرائيليّة إلى الضفّة الغربيّة كان فاعلًا في تعطيل علاقة الفلسطينيّين بالأرض. هنا نحلّل كيف تقوم النفايات بهذا الدَّوْر في أن تكون عاملًا طاردًا للفلسطينيّين، وهذا يختلف عن ادّعاء سلامة السابق؛ إذ تُظهِر روايات الناس أنّ الروائح الكريهة المنبعثة من النفايات، والمخاوف الصحّيّة، وكذا خسارة قيمة الأرض الاقتصاديّة، كلّها كان لها دَوْر في هروب الفلسطينيّين إلى مناطق بعيدة عن تلك التي تقع فيها مكبّات النفايات.

تقدّم الورقة هنا تحليلًا مفصَّلًا للأسباب التي أدّت إلى ابتعاد الفلسطينيّ عن الأرض وكانت حائلًا بينه وبين بيئته، بناءً على المقابلات التي قمت بها، والمَراجع الأوّليّة التي حصلت عليها. أبدأ باستعراض المخاوف الصحّيّة لدى السكّان، ثمّ أنتقل إلى فَهْم تأثير النفايات على فقدان قيمة الأرض الاقتصاديّة، مرورًا بفَهْم الدَّوْر الذي كان للرائحة المنبعثة من النفايات في قطع علاقة السكّان بالأرض التي تقع عليها مكبّات النفايات.

أوّلًا: خسارة قيمة الأرض كأداة إنتاج زراعيّة واقتصاديّة

كان لتدفُّق النفايات من المناطق الإسرائيليّة إلى التجمُّعات الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة دَوْر حاسم في خسارة الأرض الفلسطينيّة كأداة إنتاج زراعيّة بالنسبة إلى الفلسطينيّين، وهو ما كان فاعلًا في انقطاعهم عنها، باعتبار أنّها فقدت قدرتها على أن تكون جزءًا من حياتهم اليوميّة. تشير العديد من دراسات الاستعمار الاستيطانيّ إلى أنّ الأرض تشكّل ركيزة أساسيّة في حالات هذا الاستعمار؛ فبحسب وولف، تُمثّل الأرض في حالات الاستعمار الاستيطانيّ الحياةَ، أو شرطَ الحياةِ الأساسيَّ، وبالتالي فإنّ الصراع على الأرض يمكن أن يكون صراعًا على الحياة.[13] ورغم أنّ الأرض شكّلت جزءًا أساسيًّا من المشهد البيئيّ، نادرًا ما تطرّقت الدراسات السابقة إلى الأرض باعتبارها مِساحة تجمع التربة والمياه والهواء والنفايات والنباتات والحيوانات وغيرها، وغالبًا ما نُظِر إليها على أنّها هامشيّة، مقارَنةً بالتركيز على القضايا التي تتعلّق باستهداف الإنسان استهدافًا مباشرًا. ولكن ثمّة دراسات عديدة جادلت أنّ التركيز على القضايا البيئيّة هو في محور التفكير في تفكيك الاستعمار، وبخاصّةٍ أنّ العلاقة بين الأصلانيّ والأرض أساسيّة من أجل صمود الفلسطينيّين في أماكن عيشهم.[14]

تُظهِر سرديّات السكّان المحلّيّين الذين قابلتهم أنّ تدفُّق النفايات يمثّل إحدى أهمّ ساحات الصراع مع المستوطنين في ما يتعلّق بالأرض؛ إذ استخدم عدد كبير من السكّان لفظة "حرب" على الأرض الفلسطينيّة في إشارتهم إلى قيام المستوطنين بإلقاء النفايات في أراضيهم. يستعرض جميل (وهو أحد المزارعين السابقين في قرية شقبا) التحوُّلَ في حياة أسْرته مثالًا على هذا الاستهداف،[15] إذ إنّه اضطُرّ إلى استبدال الأشجار في أرضه من أشجار مثمرة إلى أخرى غير مثمرة، لأنّ تربة أرضه القريبة من تجمُّع نفايات لم تَعُدْ آمنة، ولا يستطيع المخاطرة وزراعة محاصيل قد تسمّم عائلته والمشترين منه، ممّا جعله أمام خيارات اقتصاديّة صعبة، وهو ما دفعه إلى البحث عن عمل في مدينة رام الله، والانتقال للسكن هناك والتخلّي عن زراعة الأرض، لأنّه اضطُرّ إلى العمل ساعات طويلة في مطعم حتّى يؤمّن دخْل عائلته المكوّنة من 5 أفراد.

ولم تكن سرديّات السكّان تشير إلى الأرض باعتبارها مِساحة للإنتاج الزراعي فقط، بل لقد أقرّ عدد من السكّان أنّ خسارتهم للأرض كانت كذلك خسارةً لمِساحات قد تكون مؤهَّلة للبناء والسكن فيها أو للتنزُّه، لكن بعد تكدُّس النفايات في جزء منها باتت مكانًا لا يَصْلح للتواجد اليوميّ. يقول عيسى شلش (من سكّان قرية شقبا)[16] إنّه اضطُرّ إلى بناء منزل فوق منزل عائلته لأنّ قطعة الأرض التي تمتلكها العائلة لم تعد تصلح للبناء بفعل الرائحة الكريهة فيها، وذاك ما دفعه هو وغيره من شباب القرية -على حدّ تعبيره- إلى البناء في ذات المِساحة المزدحمة وسط قريته.

على صعيد التواجد المعماريّ للمنازل الفلسطينيّة، يظهر المشهد في "وادي ريشة"، وهو إحدى المناطق الأكثر شهرة في حرق النفايات في بلدة إذنا في الخليل جنوب الضفّة الغربيّة، خاليًا من المنازل الفلسطينيّة، فيما يتكدّس الفلسطينيّون

13. Wolfe, Patrick. (2006, December 21). Settler Colonialism and the Elimination of the Native. **Journal of Genocide Research**, 8 (4). P. 387.

14. Braverman, Irus. (2021, March 21). Environmental justice, settler colonialism, and more-than-humans in the occupied West Bank: An introduction. **Environment and Planning E: Nature and Space**, 4 (1). Pp. 3- 27.

15. مقابلة أجراها الباحثان مع جميل (اسم مستعار)، أحد سكّان قرية شقبا. (2023، 6 تمّوز). (محفوظة لدى الباحثين).

16. مقابلة أجراها الباحثان مع عيسى شلش، أحد سكّان قرية شقبا. (2023، 6 تمّوز). (محفوظة لدى الباحثين).

في مناطق أكثر ازدحامًا داخل البلدة. يقول سعيد عوض (وهو أحد سكّان البلدة)[17] إنّ ظاهرة حرق النفايات في تلك المنطقة دفعت الكثير من السكّان إلى البناء في مناطق مزدحمة مع أنّهم يملكون أراضيَ في المنطقة، إضافة إلى أنّها دفعت بعض العائلات إلى مغادرة منازلهم في مناطق قريبة، لأنّ الدخان يصل في كثير من الأحيان إلى داخل المنازل. يتّفق جابر اسليميّة مع حديث سعيد عوض، ويضيف قائلًا:

> "كانت إذنا معروفة بإنتاج زيت الزيتون، وكان سكّان القرى اللي جنبنا بشتروا منّا. متذكّر على زمن أبوي كنّا نبيع نُصّ محصول أرضنا. اليوم المحصول صعب يكفّي العيلة، وبكذبش عليك إذا بقلّك إنّه أخوي لأنّه عنده عيلة كبيرة بشتري آخر السنة زيت لأنّه بكفّيهوش [...] مع الحرق اللي صار خلال السنين الماضية، التراب صار لونه أسود [...] الطريق الترابي اللي بُوصَل لأرضنا لون التراب فيه أسود. كيف بالك رح يؤثّر هذا على الشجر؟ [...] أكيد رايح إنتاجه يقلّ [...] على زمان أبوي -الله يرحمه- كنّا نعطّل أشغالنا شهر كامل وقت موسم الزيتون، وكنّا كلّ شهرين ننزل على الأرض مرّة نشتغل فيها. اليوم أمّي لحالها بتنزل على الأرض مع أخوي الصغير كم من يوم وقت الموسم، ولحالها بتخلّص كلّ إشي، لأنّه فِش محصول".[18]

لم تقتصر تأثيرات النفايات على قرية شقبا وبلدة إذنا. ففي قريتَيْ جيّوس وعزّون، عملت النفايات في المكبّ الذي كان يتربّع بين القريتَيْن على قطع علاقة السكّان المباشرة واليوميّة مع المِساحات التي تتدفّق إليها النفايات، وبخاصّة أنّ منطقة موقع المكبّ كانت تشتهر بزراعة أشجار الزيتون، لكن الموادّ السامّة التي جرى طمرها هناك -وَفقًا لأقوال السكّان والجهات المسؤولة في القريتَيْن- قتلت أشجار الزيتون في بعض المناطق، وأضرّت بإنتاجها في مناطق أخرى.

على أثر ذلك، أرسل سكّان قرية عزّون عام 2000 رسالة موقَّعة باسم البلديّة إلى السلطات الإسرائيليّة المسؤولة في المنطقة، طالبوها فيها بأن تتّخذ خطواتها لإيقاف إرسال المستوطنين النفايات إلى مناطقهم، قائلين إنّ مشهد المنطقة "لا يقبله أحد"، وإنّ النفايات عملت على الإضرار بالزيتون في المنطقة، كما دمّرت شاحنات النفايات الطريق الموصِل إلى منطقة مكبّ النفايات، وهو ما أدّى إلى وقوع بعض حوادث السير. وخلال حديثه عن هذه الرسالة، يقول رياض اسليّم (عضو بلديّة عزّون) إنّ هذه التأثيرات التي تحدّث عنها السكّان موجودة حتّى هذه اللحظة، وهو ما خلق عدّة صعوبات بالنسبة للسكّان في الوصول إليها، وباتت الآن خالية من أيّ حضور فلسطينيّ، لأنّ "أهالي البلدة ليس لديهم ما يفعلونه في تلك المنطقة بعد أن أصبحت الأرض خرابة" -على نحوِ ما وصَفَها-، فيما يشير عضو بلديّة جيّوس السابق غسّان الحرامي إلى أنّ المنطقة "كان من شأنها أن تكون منطقة إسكانيّة جميلة لو خلت من النفايات".

17. مقابلة أجراها الباحثان مع سعيد عوض، أحد سكّان بلدة إذنا. (2024، 26 كانون الثاني). (محفوظة لدى الباحثين).
18. مقابلة أجراها الباحثان مع جابر اسليميّة، أحد سكّان بلدة إذنا. (2024، 26 كانون الثاني). (محفوظة لدى الباحثين).

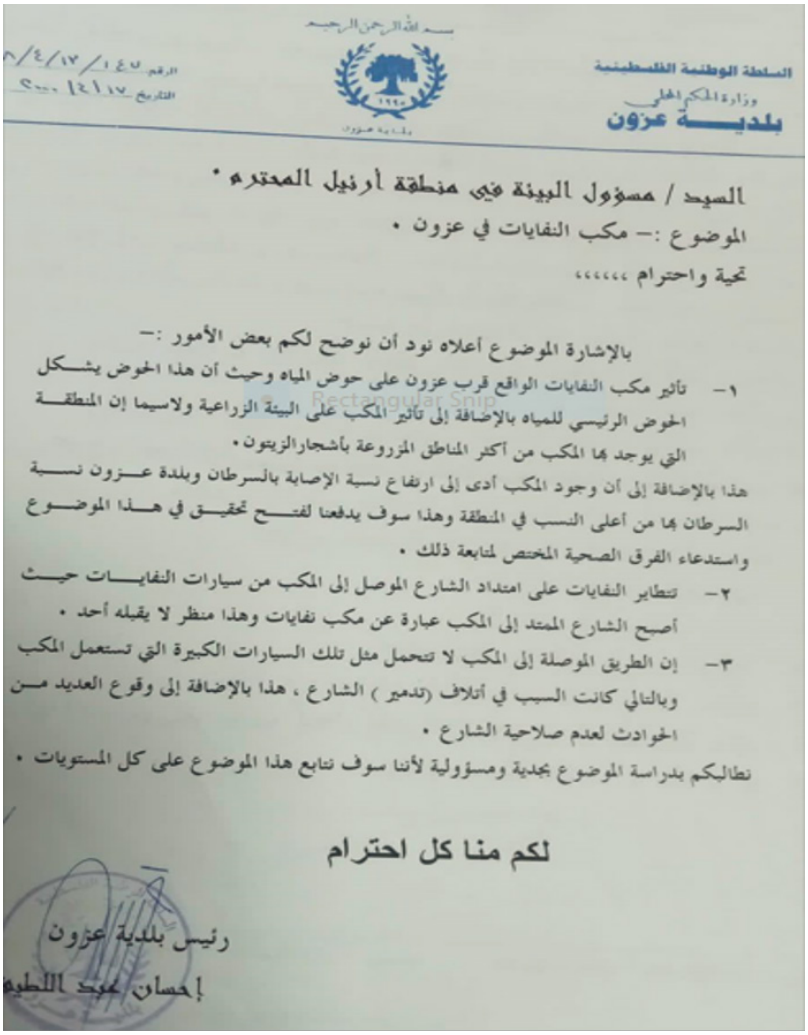

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الحكم المحلي
بلدية عزون

الرقم ٤٠ / ١٣ / ٤ / م
التاريخ ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٠

السيد / مسؤول البيئة في منطقة أرئيل المحترم ،

الموضوع :- مكب النفايات في عزون ،

تحية واحترام ،،،،،،

بالإشارة الموضوع أعلاه نود أن نوضح لكم بعض الأمور :-

١- تأثير مكب النفايات الواقع قرب عزون على حوض المياه وحيث أن هذا الحوض يشكل الحوض الرئيسي للمياه بالإضافة إلى تأثير المكب على البيئة الزراعية ولاسيما إن المنطقة التي يوجد بها المكب من أكثر المناطق المزروعة بأشجار الزيتون ،
هذا بالإضافة إلى أن وجود المكب أدى إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان وبلدة عزون نسبة السرطان بها من أعلى النسب في المنطقة وهذا سوف يدفعنا لفتح تحقيق في هذا الموضوع واستدعاء الفرق الصحية المختص لمتابعة ذلك ،

٢- تتطاير النفايات على امتداد الشارع الموصل إلى المكب من سيارات النفايات حيث أصبح الشارع الممتد إلى المكب عبارة عن مكب نفايات وهذا منظر لا يقبله أحد ،

٣- إن الطريق الموصلة إلى المكب لا تتحمل مثل تلك السيارات الكبيرة التي تستعمل المكب وبالتالي كانت السبب في أتلاف (تدمير) الشارع ، هذا بالإضافة إلى وقوع العديد من الحوادث لعدم صلاحية الشارع ،

نطالبكم بدراسة الموضوع بجدية ومسؤولية لأننا سوف نتابع هذا الموضوع على كل المستويات ،

لكم منا كل احترام

رئيس بلدية عزون
إحسان عبد اللطيف

وثيقة حصل عليها الباحثان من بلديّة عزّون

أوضح أحد سكّان القرية الذي يمتلك قطعة أرض قريبة من تجمُّع النفايات -خلال حديثه عن تلك المنطقة- أنّه "لا يوجد أيّ شيء لفعله هناك"، في إشارة إلى أنّ المكان لا يَصْلح للزراعة ولا للبناء ولا حتّى للتنزُّه، ويضيف أنّه لا يستطيع زيارة أرضه لأنّ النفايات التي تتجمّع على جوانب الطريق تصعّب وصول المرْكبات إلى المنطقة، فضلًا عن رائحتها الكريهة التي تمنعهم من المكوث في المنطقة. أدّت العوامل السابقة ذاتها إلى خلق تكدُّسات معماريّة في المناطق التي يعيش فيها الفلسطينيّون في قريتَيْ جيّوس وعزّون؛ فقد مُنِع الفلسطينيّون -سواء أكان ذلك بخيارهم أم بغير خيارهم- من الوجود في المناطق المحيطة بمكبّات النفايات، وهو ما أفضى إلى تكدُّسهم في مناطق مزدحمة في المنازل وسط التجمُّعات الفلسطينيّة، مثلما هو الحال في قرية شقبا. يقول أحد سكّان قرية عزّون إنّ مكان مكبّات النفايات الذي يتربّع على عشرات الدونمات أصبح الآن، حتّى بعد إغلاق المكبّ، خاليًا من أيّ زراعة أو بناء سكنيّ، فيما انتشرت المصانع في تلك المنطقة، ممّا دفع الفلسطينيّين إلى بناء وحدات سكنيّة كبيرة في مناطق ذات مِساحة قليلة، وهو ما خلق تكتُّلًا فلسطينيًّا مزدحمًا وخاليًا من أيّ مِساحات خضراء، فيما بقيت مناطق المستوطنين البعيدة عن المكبّ -كما يقول أحد السكّان- "واسعة ونظيفة وخضراء".

ثانيًا: المخاوف الصحّيّة حالَتْ بين الفلسطينيّ وأرضه

على الرغم من أنّ دراسات طبّيّة متعدّدة أشارت بوضوح إلى أنّ الأمراض المزمنة غير المعدية هي واحد من الأسباب الرئيسيّة للوفاة في الضفّة الغربيّة، ثمّة دراسات قليلة جدًّا بحثت في أسباب هذه الأمراض. يشير باحثون عديدون في هذا الصدد إلى أنّ المستوطنات الصناعيّة الإسرائيليّة، وأضرارها التي يجري تصديرها إلى مناطق الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة، هي واحد من أهمّ الأسباب في انتشار الأمراض المزمنة.[19] على سبيل المثال، كان السبب الأكثر شيوعًا للوفاة بين الذكور من بين جميع أنواع السرطان في الضفّة الغربيّة هو سرطان الرئة الذي يُعتبَر التعرُّض لدخان مستمرّ أحدَ أسبابه؛ إذ بلغ عدد الذكور المصابين بهذا النوع من السرطان ما نسبته 22.8 بالمئة من سائر الذكور المصابين بأنواع مختلفة من المرض ذاته.[20] والأهمّ من ذلك هو زيادة وعي المتقابلين على هذه المَخاطر الصحّيّة.

في ما يتعلّق بالنفايات على وجه التحديد، أسهَمَ تدفُّقها في خلق مشاكل صحّيّة كبيرة للسكّان في مناطق مختلفة من الضفّة الغربيّة. على سبيل المثال، ارتفعت نسبة الإصابة بمرض السرطان ارتفاعًا كبيرًا في مناطق حرق النفايات في مدينة الخليل. أبرز تلك المناطق كانت بلدة إذنا. وقد أظهرت الدراسات الطبّيّة أنّ هنالك علاقةً وثيقةً بين حرق النفايات الإسرائيليّة وارتفاع نسبة الإصابة بمرض السرطان على نحوٍ بالغٍ في هذه البلدة.[21] وتوصّلت دراسة طبّيّة أخرى، اعتمدت على تحليل التربة في مناطق جنوب مدينة الخليل، إلى أنّ نسبة الإشعاعات في عدد كبير من عيّنات التربة كانت أعلى بكثير من المسموح به دوليًّا. على سبيل المثال، خَلَصت الدراسة إلى أنّ عنصر السيزيوم (caesium)، الذي لا ينبغي أن يكون في التربة بتاتًا، موجود بنسبة عالية في عيّنات التربة التي فُحِصت، ممّا أسفَرَ عن زيادة في نسبة أمراض السرطان في تلك المناطق، وعن زيادة احتماليّة في نسبة التشوُّهات الخَلْقيّة لدى الأجنّة، وكذلك عن ارتفاع حالات العقم لدى السكّان بنسبة كبيرة.[22]

تتجاوز المخاوف الصحّيّة المرتبطة بالتلوُّث البيئيّ حدود الإحصائيّات والدراسات المخبريّة لتتجسّد في واقعٍ مَعيشٍ يحمل أبعادًا إنسانيّة واجتماعيّة عميقة. ففي سياق تاريخيّ مبْكِر، أرسل الطبيب الفلسطينيّ نظمي أبو هنيّة عام 1996 رسالة تحذيريّة إلى الجهات المختصّة في قرية عزّون بجوار مدينة قلقيلية شمال الضفّة الغربيّة، محذّرًا من الارتفاع اللافت في حالات الوفاة بالسرطان في القرية. وبعد رصده لوفاة 90– 95 شخصًا بسبب أمراض سرطانيّة مختلفة خلال السنوات الخمس السابقة لكتابة الرسالة، و10 حالات إصابة جديدة في العام ذاته، خَلَصَ الطبيب إلى عدم صلاحيَة المياه للاستهلاك البشريّ. هذه التحذيرات المبْكِرة أثارت مخاوف صحّيّة واسعة بين سكّان قريتَيْ عزّون وجيّوس المجاورتين، وهو ما دفعهم إلى إجراء فحوص مخبريّة أكّدت تلوُّث مياه الشرب، بفعل تلوُّث المياه الجوفيّة في القرية جَرّاء قربها من موقع مكبّ النفايات.

19. Fahoum, Khalid; & Abuelaish, Izzeldin. (2019, September 25). Occupation, settlement, and the social determinants of health for West Bank Palestinians. **Medicine, Conflict and Survival**, 35 (3). Pp. 265- 283.

20. Abu-Rmeileh, Niveen; et al. (2010, September). Total and cancer mortality patterns in the West Bank regions. **Epidemiologia e Prevenzione**, 34 (5- 6).

21. Davis, John-Michael; & Garb, Yaakov. (2019, February). A strong spatial association between e-waste burn sites and childhood lymphoma in the West Bank, Palestine. **International Journal of Cancer**, 144 (3). Pp. 470- 475.

22. Dabayneh, K. Mashal; Mashal, L. A.; & Hasan, F. I. (2008). Radioactivity concentration in soil samples in the southern part of the West Bank, Palestine. **Radiation Protection Dosimetry**, 131 (2). Pp.265 -271.

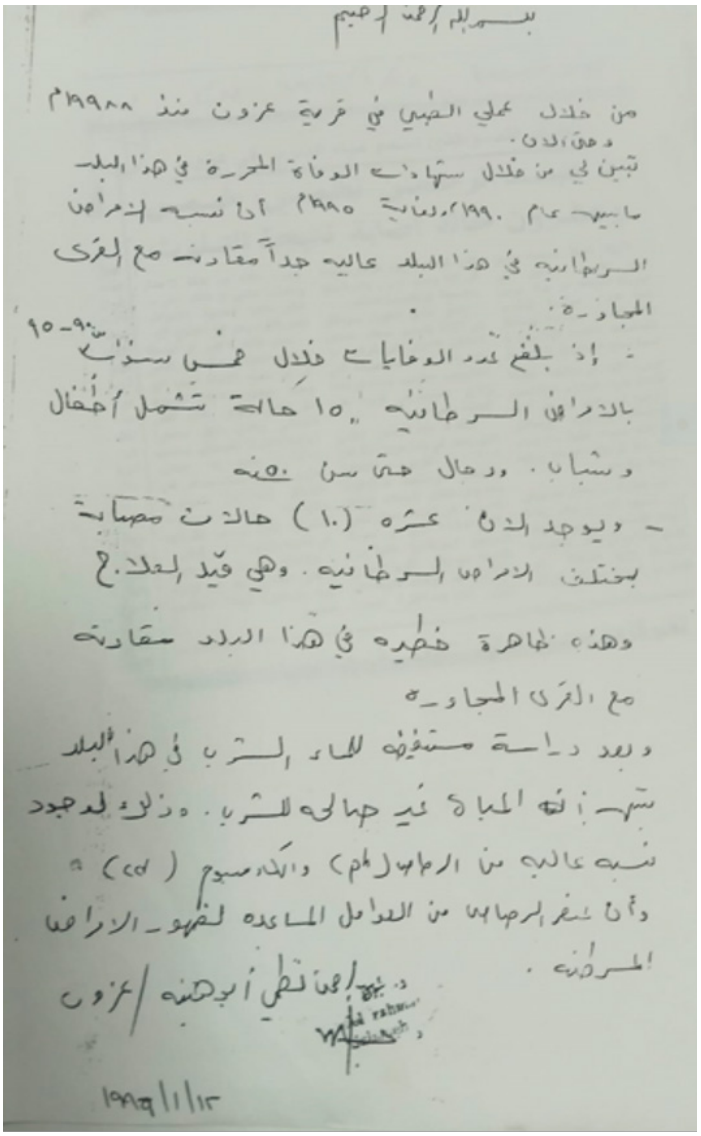

صورة لرسالة الطبيب حصل عليها الباحثان من بلديّة عزّون

ولم تكن هذه المعلومات بعيدة عن الواقع اليوميّ الذي يعيشه الناس؛ ففي عام 2003 كان رجائي (وهو أحد أبناء قرية عزّون، وكان يبلغ من العمر 23 عامًا آنذاك) يحاول جاهدًا نقل والدته إلى خارج الضفّة الغربيّة لتلقّي العلاج، بعد إصابتها بمرض السرطان بفعل تلوُّث مياه الشرب في المنطقة كما يرجّح هو، لكن الوضع السياسيّ وقتذاك، مع تصاعد الانتفاضة الثانية في الضفّة الغربيّة، منعه من تأمين العلاج لها في الخارج، وكذلك منعه من الالتزام بجلسات العلاج في المستشفيات الفلسطينيّة، بسبب صعوبة التنقُّل اليوميّ عبْر الحواجز في ظلّ الانتفاضة والإغلاقات اليوميّة، حتّى فارقت الحياة بعد 4 سنوات، كما يقول: "بصراحة بعرفش شو هو السبب الحقيقي وراء وفاتها [والدته]، هل هو تضييقات الجيش والحواجز الإسرائيليّة اللي منعتني من إرسالها للعلاج هون أو في الخارج، والّا نقل إسرائيل لمئات الأطنان من النفايات على بعد أمتار من بيتنا، وهو السبب اللي خلّاها تنصاب بمرض السرطان [...] بصراحة مش مهمّ [...] الأسباب كثيرة والمسؤول عنها نفسه [...] إسرائيل".[23]

23. مقابلة أجراها الباحثان مع رجائي (اسم مستعار)، أحد أبناء قرية عزّون. (2024، 23 كانون الثاني). (محفوظة لدى الباحثين).

بمرور السنوات، وبعد ظهور حالات إصابات أكبر داخل البلدة، انتشرت تخوُّفات لدى السكّان من وجود موادّ كيماويّة يجري طمرها في المكبّ، وراجت عدّة مقولات حينذاك بين السكّان تقرّ بأنّ هذه الموادّ قد تكون أيضًا واحدًا من الأسباب في انتشار مرض السرطان في المنطقة. دفعت هذه التخوُّفات سكّان القريتَيْن (عزّون وجيّوس) إلى الابتعاد قدر المستطاع عن منطقة المكبّ، وعدم الوصول إليها، وكذا المطالَبة المستمرّة من جميع الجهات الفلسطينيّة والإسرائيليّة بإغلاقه. ومع الوقت، باتت المنطقة خالية من أيّ تواجد للمنازل الفلسطينيّة، وتحوّلت -كما يقول عضو في مجلس قرية عزّون-[24] إلى منطقة صناعيّة بحتة، خالية من أيّ وجود سكّانيّ.

يتربّع مكبّ النفايات بين قريتَيْ عزّون وجيّوس على أراضي محافظة قلقيلية شماليّ الضفّة الغربيّة، ويبعد نحو كيلومترَيْن عن منطقة البناء في قرية جيّوس، كما يبعد نحو كيلومتر واحد عن منطقة البناء في قرية عزّون، ويقع تحديدًا بمحاذاة الطريق الرئيسيّ بين مدينتَيْ طولكرم وقلقيلية. استولت إسرائيل على قطعة الأرض تدريجيًّا (تبلغ مِساحتها 10 دونمات) بعد مصادرتها من أحد سكّان قرية جيّوس لكن دون إعلان رسميّ، وحوّلتها مكبًّا في عام 1980 بعد أن بدأ المستوطنون بإلقاء النفايات فيها من خلال إرسالها مع سائقي شاحنات فلسطينيّة يتلقَّوْن أجرًا على كلّ شاحنة، لكن نقل النفايات إلى المكبّ بدأ في التزايد على نحوٍ بالغ كبير عام 1989 كما تكشف روايات السكّان في القريتَيْن.

لم يقتصر هذا على القريتَيْن جيّوس وعزّون. ففي قرية شقبا شمال غرب مدينة رام الله وسط الضفّة الغربيّة، يجري التخلّص من النفايات الإسرائيليّة في عدّة مناطق عشوائيّة ومتفرّقة وصغيرة على الطريق الترابيّ الفاصل بين القرية وقرية شبتين المجاورة، ومعظم الأراضي مملوكة للمجلس القرويّ على اعتبار أنّها تمتدّ على طريق عامّ، فيما تتواجد منطقة واحدة على الأقلّ ذات مِساحة كبيرة مستخدَمة على نحوٍ دَوْريّ، مملوكة لأحد سكّان القرية، يجري التنسيق معه مسبقًا من قِبل سائقي شاحنات النفايات قبل إلقاء الحمولة في الأرض وحرقها، ويتقاضى مبلغًا من المال مقابل استقبال هذه النفايات وحرقها، حسبما أوضح عدد كبير من سكّان القرية.

وفي محاولة لوضع تصوُّر زمنيّ بشأن بدء حرق النفايات الإسرائيليّة في القرية، يقول تيم شلش (عضو المجلس القرويّ السابق في شقبا) إنّ عمليّة نقل النفايات وحرقها بدأت في عام 2005، إذ كان بعض الفلسطينيّين يقومون بتلقّي مبالغ ماليّة مقابل نقل كمّيّات كبيرة من صور الأشعّة المستخدَمة في المستشفيات الإسرائيليّة وحرقها على أراضي القرية؛ وذلك لأنّ المستشفيات الإسرائيليّة تتجنّب دفع مَبالغ كبيرة للتخلُّص من الصور ضمن شروط المكبّات الإسرائيليّة الصحّيّة، وهو ما يَحْدو بها إلى دفع مَبالغ معيّنة لأصحاب الشاحنات للتخلُّص منها في الضفّة الغربيّة؛ إذ يقوم أصحاب الشاحنات الإسرائيليّون، بالتنسيق مع الفلسطينيّين، وفي بعض الأحيان دون التنسيق مع أصحاب الأرض في الحالات التي تَكُون فيها الأرض ملْكيّة عامّة، لحرق هذه الصور، وهو ما يتسبّب في إحداث أضرار بيئيّة لعشرات سكّان القرية الذين يعيشون على بعد مئات الأمتار من المكان.

معظم النفايات التي تصل إلى شقبا تتكوّن من مخلَّفات المستشفيات والمصانع الإسرائيليّة، التي تحتاج إلى تكلفة عالية في إسرائيل لمعالجتها، إذ يقول سامر سويلم (وهو أحد سكّان القرية) إنّه لاحظ على امتداد السنوات السابقة وجود عدد من الحقن والأكياس الملطّخة بالدماء، وكذا أدوية تالفة وعدد من أغطية أسرّة المستشفيات، تُلْقى في مكان قريب من أرضه الزراعيّة، وهو ما دفعه إلى الامتناع عن الوصول إلى الأرض، خشية على حياته وحياة عائلته،[25] فيما أكّد سكّان آخرون حديث سويلم، مضيفين أنّ عدم معرفتهم بمصادر هذه المخلَّفات يجعلهم يمتنعون عن لمسها أو حتّى إزالتها من الطرق المؤدّية إلى أراضيهم.

24. مقابلة أجراها الباحثان مع رياض اسليم، عضو بلديّة عزّون. (2024، 23 كانون الثاني). (محفوظة لدى الباحثين).

25. مقابلة أجراها الباحثان مع سامر (اسم مستعار)، أحد سكّان قرية شقبا. (2023، 3 تمّوز). (محفوظة لدى الباحثين).

مع انتشار الظاهرة وتوسُّعها، تخوّف السكّان من تأثير دخان النفايات الذي ينتج عن حرق تلك المخلَّفات على إصابة النساء بحالات إجهاض، إذ يوضّح شلش أنّ أعراض حرق النفايات الصحّيّة بدأت تظهر عام 2009، عندما تعرّضت 38 امرأة لحالات إجهاض في عام واحد. لاحقًا بات تصاعُد الأرقام يمنع السكّان من الاقتراب من أماكن حرق النفايات، كما يوضّح عبد القادر (أحد سكّان القرية) الذي قال:

> "لمّا بلّشت قصّة الحرق في البلد كنت طفل [...] كان عمري تقريبًا 10 سنوات. بَتْذكّر كان فيه ساحة كبيرة قريبة من المنطقة كنّا عاملينها أنا وولاد عمّي ملعب كرة قدم. كنّا ناخذ الكرة ونروح كلّ يوم العصر هناك. طلبت أمّي مرّة منّا إنّه ما نقرّب على المنطقة [...] أوّلًا لأنّه كان دائمًا في حرائق وكانت تخاف علينا. وبتذكّر بَرْضو أهلنا حرمونا نروح هناك بعد ما إبن عمّي مرّة أخذوه على المستشفى لأنّه صار عنده مشكلة في التنفُّس. ما بعرف إذا كانت المشكلة وقتها بسبب الدخان ولا بسبب إشي ثاني، وحتّى الدكتور ما حكى لعمّي إشي وقتها عن الدخان، بَس في كلّ الأحوال، إحنا ما رجعنا على الملعب مش بس عشان أهلنا، لأنّه كمان بعد سنة تحوَّل الملعب لمكبّ لحرق الزبالة".[26]

ثالثًا: الضفّة الغربيّة كـ"حالة استثناء بيئيّة": تحليل الممارسات والخطابات الإسرائيليّة

بعد استعراض المقارَبات النظريّة المختلفة حول النفايات والبنى العميقة للامساواة، وتحديد الفرضيّة الأساسيّة للورقة بشأن دَوْر النفايات في إعادة تشكيل المشهد الجغرافيّ الفلسطينيّ، تصبح الحاجة ملحّة إلى تطوير إطار تحليليّ يمْكنه فَهْم الآليّات المعقَّدة التي تَحْكم هذه العمليّة الاستعماريّة. في هذا السياق، يقدّم مفهوم "حالة الاستثناء" كما طوّره جورجيو أغامبين أداة نظريّة قيّمة لفَهْم الكيفيّة التي بها تتعامل السلطات الإسرائيليّة مع المناطق الفلسطينيّة كمِساحات خارج الضوابط البيئيّة والقانونيّة العاديّة.

إنّ تطبيق هذا المفهوم على ظاهرة تدفُّق النفايات الإسرائيليّة إلى الضفّة الغربيّة يكشف عن نمط منهجيّ من تعليق القوانين البيئيّة عندما يتعلّق الأمر بالمناطق الفلسطينيّة، وهو ما يَنتج عنه ما نقترح تسميته بِـ "حالة الاستثناء البيئيّة". هذه الحالة لا تمثّل انحرافًا عن النظام الإسرائيليّ، بل تكشف عن جوهره الاستعماريّ من خلال إنتاج مِساحات مختلفة من التطبيق القانونيّ بناءً على هُويّة السكّان العِرْقيّة والقوميّة.

اقترح الفيلسوف الألمانيّ المحافظ كارل شميت "حالة الاستثناء" لتفسير السيادة في الدول الحديثة، إذ يرى أنّ السيادة تكمن في سلطة الدولة في إعلان حالة طوارئ تتعطّل بموجبها النشاطات السياسيّة.[27] لاحقًا، سيقترح باحثون عديدون -على رأسهم جورجيو أغامبين- أنّ حالة الطوارئ هذه هي النمط السائد، وليس الاستثنائيّ، الذي يحدّد السياسات الحيويّة للسلطات السياسيّة المعاصرة. وعلى وجه العموم، الدراسات حول حالة الاستثناء نظرت في كلّ من قوانين الطوارئ، وعمليّات تعطيل الدستور والقوانين، باعتبارها حالات من تفعيل السيادة السياسيّة لا تعطيلها، حيث تتجلّى السياسات البيو-حيويّة في ما يُنظَر له على أنّه حالة استثنائيّة أو خارجة عن السياق.

توسَّعت المساهَمات النظريّة حول "حالة الاستثناء" لتشمل حالات مثل الحروب العسكريّة التي تتعطّل بموجبها القوانين، والسجون الغربيّة في الجنوب العالميّ التي تُعتبر خارج الحدود (وبالتالي القوانين والقِيَم الغربيّة)، أو الأحداث الحاسمة مثل هجمات الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001، التي مُنِحت السلطة بموجبها صلاحيّات "استثنائيّة". وفي كلّ هذه الحالات، طبيعة النظام نفسه الدائمة (لا المؤقّتة أو الاستثنائيّة) تتجلّى في هذه الحالات كما يجادل أغامبين، حيث إنّ سجن چوانتانامو -على سبيل المثال- يعكس نظام السجن الأمريكيّ رغم الحرص على تأكيد أنّه حالة استثنائيّة خارجة عن هذا النظام.

26. مقابلة أجراها الباحثان مع عبد القادر (اسم مستعار)، أحد سكّان قرية شقبا. (2023، 4 تمّوز). (محفوظة لدى الباحثين).

27. شميت، كارل. (2018). **اللاهوت السياسيّ**. (ترجمة الساحلي، رانية؛ والصاروط، ياسر). الدوحة /بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات. ص. 28.

تكشف حالات الاستثناء، أو عمليّات تعطيل القوانين والدستور والقِيَم، عن السياسات الحيويّة التي تمارسها السلطة، وبشكل أخصّ عن تصنيف السلطة للأجساد وتقسيمها إلى أجساد تستحقّ الحياة وأخرى لا تستحقّها، وإلى ذوات دستوريّة أو قانونيّة تستحقّ أن تخضع للقِيَم والقوانين وأخرى خارج هذه القِيَم والقوانين. هنا لا بدّ من التفكير في الطريقة التي يجري فيها وضع الأرض الفلسطينيّة والأجساد الفلسطينيّة كَ "حالة استثناء بيئيّة"، أي النظر في المِساحات التي يجري فيها تعطيل القوانين والضوابط والقِيَم البيئيّة الإسرائيليّة في ما يتعلّق بالفلسطينيّين، أجسادهم وأماكن وجودهم. من المهمّ الإشارة إلى أنّ هذا لا يشمل عمليّة تعطيل القوانين المباشرة فقط، بل يشمل كذلك الخطاب الإيكولوجيّ بشكل عامّ، وانعكاساته على الأرض؛ إذ لا بدّ من النظر إلى المِساحات التي يجري تعليق هذا الخطاب فيها، عندما يتعلّق الأمر بالفلسطينيّين باعتبارها مِساحات تكشف الخطاب والممارسة الإسرائيليَّيْن، وكذلك السياسات الحيويّة للاستعمار الاستيطانيّ الإسرائيليّ.

في حالة إسرائيل، تُظهر عمليّات التدفُّق المستمرّة والمتزايدة للنفايات خلال السنوات الماضية أنّ هنالك عمليّات مستمرّة من تعليق القوانين والضوابط القانونيّة في ما يتعلّق بالنفايات التي تصل إلى التجمُّعات الفلسطينيّة. إنّ توثيق عشرات المكبّات على امتداد الضفّة الغربيّة يُظهِر تعليق هذه القوانين التي تنظّم عمليّات التخلُّص من النفايات وتنقلها عندما يتعلّق الأمر بالفلسطينيّين؛ فبحسب أغامبين عدمُ تطبيق القاعدة (القانون) هو غير منفصل عن القاعدة نفسها، وإنّما يمثّلها.[28]

على سبيل المثال، هناك قوانين وقواعد صارمة لإدارة النفايات داخل إسرائيل، لكن الضوابط الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة مختلفة، إذ تنظّم إسرائيل تدوير النفايات في المستوطنات الإسرائيليّة وَفقًا لما يسمّى "أمر إدارة المجالس المحلّيّة" (1981)، وهو "أمر عسكريّ" يمنح إدارة مجالس المستوطنات سلطةَ تنظيم إدارة النفايات من خلال تعليمات الضابط المسؤول في الإدارة المدنيّة، المعيَّن من قِبل الجيش، لإعطاء التراخيص. ورغم أنّ بعض القوانين البيئيّة قد شُمِلت في تشريعات إدارة المجالس المحلّيّة، لم يُدمَج قانون "الهواء النقيّ" وقانون "الحماية البيئة" (اللذان بموجبهما تُعطى التصاريح بإطلاق ونقل النفايات الضارّة) في الضوابط التي تتعلّق بالمستوطنات في الضفّة الغربيّة، وهو ما تولَّدَ عنه فرق في شكل معالَجة النفايات داخل إسرائيل وفي الضفّة الغربيّة دفع بعضَ المصانع التي تعمل في إسرائيل لتقوم بمعالجة نفاياتها داخل الضفّة الغربيّة، نظرًا لأنّ الضوابط القانونيّة أقلّ صرامة وتكلفة.[29]

هذا التدخُّل في تنظيم ممارسات ليست عسكريّة، بالمعنى القانونيّ، على غرار إدارة النفايات، لكن بِـ "أمر عسكريّ"، يُشير إلى فرض حالة الاستثناء؛ إذ يرى أغامبين أنّ عمليّة التداخل بين الفضاء العسكريّ والفضاء المدنيّ، من خلال تمديد صلاحيَات القِطاع العسكريّ ليشمل وظائف القِطاع المدنيّ ومسؤوليّاته وصلاحيَاته، هي أحد تجلّيات "حالة الاستثناء".[30]

تجلّى هذا في الفترة الأخيرة -على سبيل المثال- في مقترَح مشروع أعلن عنه وزير الماليّة الإسرائيليّ بتسلئيل سموطريتش، ووزيرة البيئة الإسرائيليّة عيديت سيلمان، يُقرّ برصد ميزانيّة لمعالجة مشكلة إحراق النفايات في ثلاثة وثلاثين (33) موقعًا في الضفّة الغربيّة، وينصّ مشروع القرار على فرض أمر الحفاظ على النظافة بواسطة "أوامر عسكريّة"،[31] وهو شبيه، مرّة أخرى، بطرح أغامبين في ما يخصّ توسيع سلطة القطاع العسكريّ ليشمل وظائف القِطاع المدنيّ، على الرغم من تصديره على أنّه حلّ لمشكلة حرق النفايات في الضفّة الغربيّة.

وفي عام 2015، وافقت لجنة التخطيط الإسرائيليّة في القدس على خطّة لإقامة مكبّ نفايات على نحو 500 دونم

28. أغامبين، جورجيو. (2015). **حالة الاستثناء: الإنسان الحرام**. (ترجمة إسماعيل، ناصر). القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر. ص. 108.

29. B'Tselem. مرجع رقم 3.

30. أغامبين، جورجيو. مرجع رقم 28. ص. 49.

31. Middle East Monitor. (2023, June 1). Israel to apply environmental laws to the West Bank. Middle East Monitor.

معظمها مملوكة ملْكيّة خاصّة لفلسطينيّين، ممّا دفع بعض الفلسطينيّين والمؤسَّسات الحقوقيّة إلى الاعتراض على هذا القرار. لاحقًا أعلنت اللجنة رفضها لهذه الاعتراضات قائلةً إنّها "لا يمكنها أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة بشكل "غير قانونيّ" دون تصاريح بناء"،[32] في إشارة إلى أنّ بعض منازل الفلسطينيّين المتضرّرين غير قانونيّة في عُرْف إسرائيل. هنا، قرّرت اللجنة الإسرائيليّة تعليق القانون لأسباب تتّصل بعدم قانونيّة الذوات الفلسطينيّة في هذه المنطقة، باعتبار أنّهم ذوات غير دستوريّة، ولا يمكن تطبيق القانون تجاههم، مع أنّ اللجنة اعترفت بمَخاطر المشروع الصحّيّة، لكن قرار اللجنة يشير إلى أنّ الذوات الذين يجب أن يكونوا محميّين بالمعنى البيئيّ هم أشخاص يشملهم القانون.

وخلال رصد قام به الباحثان لمعظم القضايا التي تتعلّق بالنفايات في الضفّة الغربيّة، استخدمت السلطات الإسرائيليّة والمسؤولون الإسرائيليّون تبريرات متعلّقة بأنّ المكبّات تخدم الطرفَيْن، الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وهو ما يعطيها شرعيّة قانونيّة لأنّها بذلك لا تخالف القوانين الدوليّة التي تجرّم استغلال الأراضي المحتلّة من قِبل دولة الاحتلال. على سبيل المثال، تجلّى هذا في قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة في عام 2011، في ردّها على اعتراض رَفعَتْه منظّمة "يِشْ دِينْ" ضدّ قائد قوّات الجيش الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة، بسبب استخدام إسرائيل لموارد طبيعيّة في الضفّة الغربيّة. رفض قضاة المحكمة الالتماس، وقالوا آنذاك إنّ الإسرائيليّين والفلسطينيّين يستفيدون من عمل هذه المنشآت (كانت القضيّة مرفوعة ضدّ المحاجر الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة)، وكذلك أقرّت المحكمة أنّ السلطة الفلسطينيّة هي المسؤولة عن حماية مصالح السكّان المحلّيّين.[33]

هذا التبرير أصبح في وقت لاحق أساسًا تستخدمه السلطات الإسرائيليّة في ردّها على أيّ اعتراض حول مكبّات النفايات الإسرائيليّة في التجمُّعات الفلسطينيّة. على سبيل المثال لا الحصر، قال متحدّث باسْم وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، في ردّه على سؤال بشأن مخالفة مكبّ نفايات في الضفّة الغربيّة للقوانين الدوليّة، عام 2005: "بناء المكبّ لا يتعارض مع القانون الدوليّ، لأنّه سيُستخدَم لصالح الفلسطينيّين والإسرائيليّين".[34]

لا تُظهر هذه التبريرات لوحدها حالة الاستثناء كما يعبّر عنها أغامبين، لكن فَهْمها في سياق الممارسة الإسرائيليّة تجاه هذه الظاهرة يَشِي بموقع التجمُّعات الفلسطينيّة والأجساد الفلسطينيّة كَ "حالة استثناء بيئيّة" من منظور إسرائيل، إذ عمد الاستعمار الإسرائيليّ -من خلال ممارسات إغلاق بعض المكبّات والسماح لأخرى بالبقاء- إلى هندسة مواقع المكبّات وتوزيعها وتصنيفها حسب قربها وبعدها من التجمُّعات الإسرائيليّة. على سبيل المثال، صادر الجيش الإسرائيليّ في نهاية السبعينيّات ما يقارب 700 دونم بالقرب من أبو ديس شرق قضاء القدس من أجل تحويلها لتكون مكبّ النفايات الرئيسيّ لبلديّة القدس. لاحقًا، ومع استمرار التوسُّع الاستيطانيّ في المنطقة، أخذت المناطق المهيَّأة لأن تكون مكبًّا بالانزياح أكثر باتّجاه المناطق الفلسطينيّة، لضمان أن تكون المخلَّفات أبعد ما يمكن عن المناطق السكنيّة الاستيطانيّة. ومع إنشاء مستوطنة معاليه أدوميم، صودرت أراضٍ جديدة وهُجِّر الفلسطينيّون ونُقِلوا إلى مناطق أقرب إلى مكبّ النفايات، بغْيةَ إبعاد المكبّات عن المساكن الاستيطانيّة.[35] وكما هو متوقَّع، أصبحت هذه المكبّات البعيدة "بما يكفي عن المستوطنات" ملاصِقةً للبيوت الفلسطينيّة.

في بلدة إذنا أيضًا، يقول السكّان المحلّيّون إنّ الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة لم تتحرّك إلّا عندما أصبح دخان النفايات يتصاعد ويصل إلى مناطق المستوطنين، وهي -بحسب السكّان أنفسهم- تُحارِب اليوم عمليّاتِ الحرق لا عمليّاتِ نقل النفايات؛ وذلك أنّ الدخان "لا يعرف الحدود"، بحسب وصف ضابط في الإدارة المدنيّة في حديثه مع الإذاعة الإسرائيليّة

32. Hasson, Nir. (2015, February 18). Palestinian Land in East Jerusalem to Be Used for Israeli Landfill Site. **Haaretz**.

33. زهر، سوسن. (2021). **قرارات المحكمة العليا الإسرائيليّة بشأن الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة (1967)**. (ترجمة سلامة، سليم). رام الله: مدار- المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة. ص. 68- 72.

34. Saad, Atef. (2005, April 21). West Bank wasteland. The Electronic Intifada.

35. B'Tselem. (2013, November 16). Ma'ale Adumim Area. B'Tselem.

العامّة. تفرّق السلطات الإسرائيليّة جيّدًا بين حرقِ النفايات وتدفُّقِها إلى الضفّة الغربيّة. يقول أحد سكّان بلدة إذنا إنّ تدفُّق النفايات الذي لا يزعج المستوطنين مسموح، لكن عندما يزعجهم الدخان تدّعي إسرائيل أنّها حريصة على البيئة الفلسطينيّة. يظهر هذا -على سبيل المثال- في شكل مَنْح التراخيص الإسرائيليّة للمشاريع الدوليّة بخصوص النفايات، إذ رفضت السلطات الإسرائيليّة عدّة مرّات إنشاء مكبّات فلسطينيّة بتمويل دوليّ دون أن يستخدمها المستوطنون، كما يشير معظم رؤساء وأعضاء السلطات المحلّيّة في تلك المناطق، لكنّها وافقت على عدّة مشاريع تقضي على عمليّات حرق النفايات دون إيقاف تدفُّقها إلى الضفّة الغربيّة.[36]

وفي الفترة الأخيرة، كشفت تقارير صِحافيّة مختلفة أنّ ناقلات النفايات التي تخرج من داخل الخطّ الأخضر إلى الضفّة الغربيّة لا يجري إيقافها أو مساءلتها إلّا من أجل الفحص الأمنيّ، وهو ما صرّح به سائقو هذه الشاحنات لوسائل إعلام مختلفة. تشير كلّ تلك الممارسات السابقة، والتصريحات الإسرائيليّة المختلفة، إلى أنّ إسرائيل تتعامل مع الضفّة الغربيّة كَـ "حالة استثناء بيئيّة"، مِساحةً خارج المكان فيها تُعلَّق الضوابط والقوانين وتسقط الحسابات البيئيّة والصحّيّة. إنّ مسار تدفُّق النفايات، الذي تتابعه الورقة من أقوال سكّان محلّيّين وعمّال فلسطينيّين يعملون في هذا المجال، يُظهِر هذا التصوُّرَ الإسرائيليّ تجاه الضفّة الغربيّة. وذلك أنّ رحلة النفايات تبدأ من داخل إسرائيل، لتنتقل إلى إحدى مستوطَنات الضفّة الغربيّة تحضيرًا لنقلها إلى التجمُّعات الفلسطينيّة، فتُحْرَق بالقرب من التجمُّعات الفلسطينيّة، ومن ثَمّ تعود إلى إسرائيل بعد شرائها من الفلسطينيّين، لكن بعد أن تكون معادنَ وموادَّ خام نظيفة من أجل أن يستخدمها الإسرائيليّون مرّة أخرى في صناعاتهم وحياتهم اليوميّة.

خاتمة

خَلَصَتْ هذه الدراسة إلى أنّ إلقاء النفايات، باعتباره سياسة إسرائيليّة تستهدف البيئة والأصلانيّين على حدّ سواء، يعمل كذلك على تعطيل علاقة السكّان المحلّيّين بمِساحات عيشهم، وتشوُّه تصوُّراتهم عن أماكن سكنهم. كما أنّه يعمل على خلق نمط من الفصل الجغرافيّ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين في مناطق "ج"، ولا سيّما أنّ مكبّات النفايات دفعت جزءًا كبيرًا من الفلسطينيّين إلى الهروب نحو مناطق مزدحمة بالسكّان في مراكز البلدات والقرى الخاصّة بهم، في محاولة للابتعاد عن الأضرار الصحّيّة والروائح الكريهة التي تنتجها هذه المكبّات.

من هنا، حاول هذا البحث تقديم رؤية مغايرة عن تلك المطروحة في الأدبيّات السابقة، تستند -في أساس ما تستند- إلى سرديّات الناس أنفسهم وتتبنّاها وتفسّرها. ففي حين جادلت صوفيا سْتاماتوپولو روبنز أنّ النفايات كشفت عن حالة عدم اليقين التي يعيشها الفلسطينيّون في المناطق المحتلّة، مستشهدةً لهذا بعدم تَتَبُّع السكّان والهيئات المحلّيّة مسار تدفُّق النفايات، وحتّى عدم معرفة مَصْدرها الدقيق أو الاكتراث لذلك،[37] نجادل في هذه الورقة أنّ النفايات لم تكشف عن حالة عدم اليقين في الضفّة الغربيّة فحسب، بل أسهمت كذلك في خلقها وصناعتها، من خلال قَطْع علاقة الناس بتلك المِساحات التي تتواجد فيها. يظهر هذا على نحوٍ جليٍّ في سرديّات السكّان أنفسهم، الذين فقدوا علاقتهم بالأرض بعد عدم تمكُّنهم من إشغالها والوصول إليها على نحوٍ يوميّ. وبالتالي فإنّ حالة عدم اليقين التي أشارت لها سْتاماتوپولو روبنز كانت نتيجة سنوات من استهداف علاقة الفلسطينيّين بالأرض في تلك المناطق وشنّ "حرب" بيئيّة عليهم، من خلال إلقاء آلاف أطنان النفايات فيها -على نحوِ ما تُظهِر روايات الناس أنفسهم.

36. Kalifa, Tamir. (2019, September 12). The Toxic Trash That Is Poisoning the West Bank. **The New York Times**.

37. Stamatopoulou-Robbins, Sophia. (2019). **Waste siege: the life of infrastructure in Palestine. Stanford :Stanford University Press**. P. 127.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية